

The 56th Pugwash Conference on Science and World Affairs

A Region in Transition: Peace and Reform in the Middle East

11-15 November 2006, Cairo, Egypt

Report on WG5: Governance, Democracy and Reform in the Middle East

Convener: Anissa Hassouna
Rapporteur: Kayhan Barzegar

مؤتمر الباجواش السادس والخمسون للعلوم والشؤون الدولية

إقليم في طور التحول: السلام والإصلاح في الشرق الأوسط
11-15 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، القاهرة، مصر

تقرير مجموعة العمل الخامسة: الحكم والديمقراطية والإصلاح في الشرق الأوسط

إدارة الجلسات: أنيسة حسونة Anissa Hassouna
المقرر: كايهان بارزجار Kayhan Barzegar

[هذا التقرير أعده المقرر استناداً إلى تلخيصه لمناقشات مجموعة العمل، ولا يعبر بالضرورة عن آراء جميع المشاركين في مجموعة العمل]

نظرة عامة

هناك تاريخ حافل في الشرق الأوسط متصل بشؤون الحكم والديمقراطية والإصلاح، حيث كانت هذه المنطقة بمثابة مركز إشعاع للحضارات الإنسانية، فيما يتعلق بأنظمة الحكم المتطورة، وأنماط الحياة المتقدمة، وحقوق الإنسان والديمقراطية. ورغم هذه الخلفية التاريخية، فقد أدت الخصائص الثقافية والدينية والاجتماعية القائمة لدول الشرق الأوسط من جهة، والمصالح الدائمة للقوى الأجنبية وما أحدثته دورها من تعقيدات في طبيعة السلطة والسياسة في المنطقة من جهة أخرى، إلى تأخر عملية الإصلاح ونشر الديمقراطية، أو حتى فشلها في أغلب الأحيان.

وعلى امتداد المائة سنة الأخيرة، شهدت عمليات التحول الديمقراطي والإصلاح في المنطقة نجاحات وإخفاقات، ولكنها لم تتوقف أبداً لأن شعوب المنطقة عبّروا دائماً عن إرادتهم ورغبتهم في تعزيز الديمقراطية وبرامج الإصلاح. والواقع أن ما يحرك قضية نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط هي دوافع سياسية بالدرجة الأولى أكثر منها ثقافية أو دينية أو اقتصادية. وفي الوقت الراهن، فإن منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة انتقالية، مع تنوع الكيانات القومية واتخاذها لأساليب وطنية خاصة بها في عملية التحول وفقاً لظروفها السياسية والثقافية والاقتصادية. وبسبب هذا التاريخ الحافل، فإن هذه المنطقة تمتلك القدرة على ممارسة أنشطة ديمقراطية وإصلاحية متقدمة.

وعلى وجه العموم، فقد جرت في مجموعة العمل الخامسة مناقشة اعتبارين أساسيين حول العوامل الداخلية والخارجية التي تحد من عملية نشر الديمقراطية والإصلاح في الشرق الأوسط:

القيود الداخلية

فيما يتعلق بمسألة القيود الداخلية، فإنه يلزم لعملية نشر الديمقراطية والإصلاح والحكم الرشيد تحقق بعض الشروط الأولية. إن إتاحة الفرصة لمساءلة الحكومات، واستجابتها لتوفير مناخ سياسي منفتح، والشفافية، والتنوع في هيكل السلطة، وتداولها، والتصدي للفساد، وتعزيز قوة الطبقة الوسطى واقتصاد السوق، وبناء الثقة بين مختلف الأطياف السياسية والثقافية، وبناء المجتمع المدني والمؤسسات السياسية، وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، وثقافة التسامح

والمساواة، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية... الخ، ويوجه عام التطبيق المتزامن للتنمية السياسية والاقتصادية – كل ذلك يمثل متطلبات العملية الديمقراطية. وبهذا المعنى، فإن غياب أو ضعف العوامل المذكورة قد ساهم في تأخير المحاولات الرامية لنشر الديمقراطية في السنوات العديدة الماضية. ومن أبرز العوامل السلبية تخلي الحكومة عن مسؤوليتها في توفير المناخ المناسب والظروف الضرورية الملائمة لإجراء انتخابات شاملة وعادلة.

العامل الخارجي

وفي نفس الوقت، فإن استمرار تأثير المصالح الأجنبية، واندلاع الحروب والأزمات السياسية في الشرق الأوسط، قد أدى إلى تأخير الجهود الرامية إلى نشر الديمقراطية في المنطقة خلال السنوات الماضية أو توقفها في أغلب الأحيان. ونتيجة لذلك فقد ساهمت الحرب في العراق ولبنان وقطاع غزة في تزايد نشاط المتطرفين، وامتداد موجات العنف، وتمهيد الطريق إلى نوع جديد من الصراع الاقتصادي، وفقدان الثقة بشكل ملحوظ بين الأمم والدول التي تعارض الحركات الديمقراطية التقدمية. إن مجرد وجود قوات احتلال أجنبية في حد ذاته يعتبر مبررا كافيا لأعمال العنف في المنطقة. وكما يظهر من دروس التاريخ، فليس هناك من دولة في المنطقة قبلت بأي تدخل أجنبي طويل في شؤونها الداخلية. وكنتيجة للحروب الدائرة، فقد أصبح الحفاظ على الأمن والاستقرار هو الأولوية الأولى للمجتمعات في هذه المنطقة. ولا شك أن نشر الديمقراطية والإصلاح يتطلب أجواء سلمية تقوم على الثقة المتبادلة داخل الأطياف السياسية والثقافية، والثَّخَب، والجماهير، والحكومات والدول. بيد أن غياب هذه الثقة لا يعطي العذر للتخلي عن العمل من أجل الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان.

أسباب التأخر أو الفشل

- برغم أن الديمقراطية تنطوي على سماتٍ وقيَمٍ عالمية، فإن وجود هُويّاتٍ متباينة ومتطلبات وأهداف مختلفة من عملية التحول الديمقراطي يقتضي تطبيق أساليب خاصة للعمل من أجل ترسيخ الديمقراطية في الشرق الأوسط.
- إن أجواء الحروب والأزمات وما تسببه من فقدان للثقة تجلب معها آثارا ضارة على العملية الديمقراطية ومحاولات الإصلاح في المنطقة.
- إن إرساء الأمن والاستقرار هما أبرز عناصر نشر الديمقراطية والإصلاح في المنطقة، إذ أن العملية الديمقراطية تتطلب أجواءً سلمية هادئة.
- ومع وجود النزعة التقليدية والدينية في الشرق الأوسط، فإن تحقيق الديمقراطية يتطلب الحفاظ على التوازن بين المتطلبات والأهداف لشرائح المجتمع التقليدية والمعاصرة.
- إن فرض ديمقراطية موجهة غير ناضجة، يمكن أن يؤدي إلى الإحباط. كما أنه يعطي مبررا لقيام هيكل للسلطة يضر بالديمقراطيات الوليدة. والنتيجة ستكون مزيجا من الإحباط، وخيبة الأمل، واللامبالاة في المشاركة في الانتخابات المقبلة.
- إن التحول الديمقراطي يتطلب الاهتمام المتزامن بالإصلاحات السياسية والتنمية الاقتصادية. كذلك فإن انحسار الطبقة المتوسطة واقتصاد السوق من شأنه تعطيل العملية الديمقراطية.
- إن التأكيد على قضايا الأمن الإنساني في المنطقة سوف يساعد على تعزيز الديمقراطية والإصلاح في المنطقة. وتبعاً لذلك، فإن النظر بعين الاعتبار إلى متطلبات واحتياجات الجماهير له أهمية كبيرة في هذه العملية.
- هناك في العالم العربي نماذج مختلفة من التحول الديمقراطي الذي يجب أن يتشكل وفقا للظروف الثقافية والاجتماعية، والخصائص الجغرافية والاقتصادية لكل مجتمع.
- إن دور الشارع في كسب أصوات الجماهير له تأثير كبير على عملية التحول الديمقراطي. وقد بدا ذلك بوضوح في لبنان وفلسطين والعراق الجديد.
- إن التحول الديمقراطي والحركات الإصلاحية لن تحدث إلا في بيئة تضم هياكل ومؤسسات سياسية قوية تتعايش جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.
- من الملاحظ في كثير من دول المنطقة أن دور الدين والعقيدة في تزايد مستمر. كما أن وجود المؤسسات الأصولية المحافظة يُعدُّ أحد أهم معوقات التحول الديمقراطي والإصلاح في حالة عدم إشراكها في العملية الديمقراطية وفقاً للقواعد والمعايير المتفق عليها.

- وبالنسبة لحالة العراق الجديد، فبالرغم من أن التطور في العملية الديمقراطية يسير ببطء، وبالنظر إلى إرث الماضي من قمع النظام البعثي، فإن حدوث التطورات السياسية الجديدة وإجراء عدد من الانتخابات يُعدُّ علامة بارزة في عملية التحول في العراق.

الخطوات المقبلة

- إن ترسيخ الديمقراطية على مستوى الجماهير لزيادة ثقافة التسامح والمرونة والإصلاح والتنمية البشرية يجب أن يُعطى أولوية متقدمة، لأن ذلك سوف يوازن بين مختلف طبقات المجتمع، ويزيد من مساحة المصالح المشتركة بين الأجيال الجديدة.
- وعلى الصعيد العالمي، فإن تقدم الحركات الديمقراطية في المنطقة يتطلب أن يقوم المجتمع الدولي بدعم المنظمات غير الحكومية والطبقة الوسطى والقطاع الخاص وأهم من ذلك دمج اقتصاد المنطقة في النظام العالمي.
- ينبغي أن يكون هناك تقارب بين مختلف التصورات الإقليمية والعالمية لعمليات التحول والإصلاح. وهذا يتطلب إقامة شبكات للاتصال من شأنها أن توضح وجهات النظر المتباينة بهدف إرساء وترسيخ مفهوم المصلحة الجماعية.
- ينبغي تشجيع دور جيل الشباب والمرأة في تعزيز التحركات الديمقراطية. وعلى ذلك ينبغي وضع خطط لتعليم الصغار بهدف خلق مفاهيم جديدة للثقافة الديمقراطية ونشرها في المنطقة.
- يجب أن تضم المناقشات المقبلة حول الانتخابات وعمليات التحول السياسي ممثلين عن معظم المشاركين المعنيين، إن لم يكن جميعهم، من أجل المزيد من المناقشة البناءة والنتائج المفيدة.
- إن على الناشطين من المجتمع المدني في الشرق الأوسط أن يتخذوا مواقف أكثر إيجابية في اتجاه تحديد معالم النموذج الذي يروونه متوافقاً مع ثقافتهم، دون أن يتعارض مع الأسس الدولية للديمقراطية.

* * *